

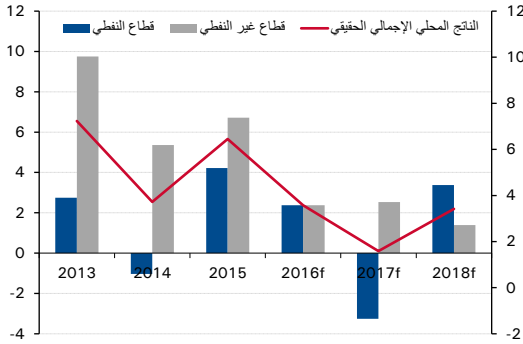
< شاكرا مصطفى
اقتصادي
+965 2259 5356, chakermostafa@nbk.com

< نمر كنفاني
مدير الدراسات المصرفية والمالية
+965 2259 5365, nemrkanafani@nbk.com

النمو الحقيقي لعمان يتباطأ متأثراً بالسياسة المالية التقشفية

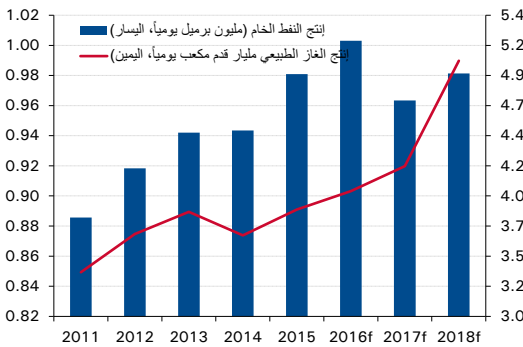
الأفاق والتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% النمو السنوي، *توقعات)



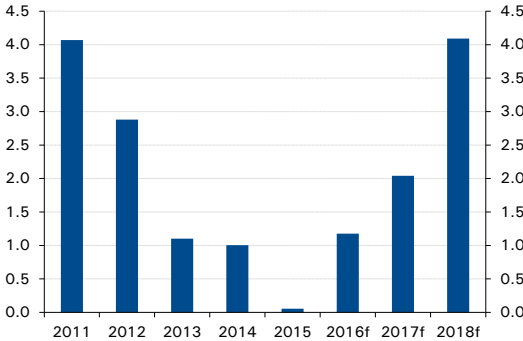
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط
(*توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك
(النمو السنوي % والمتوسط السنوي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

- توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٠,١٪ في العام ٢٠١٧ ليتسارع إلى ٢,٢٪ في العام ٢٠١٨.
- توقعات بتراجع العجز المالي إلى ١,٤٪ في العام ٢٠١٧ و ٩,٠٪ في العام ٢٠١٨ وجاء خفض الإنفاق مخيباً للآمال.
- توقعات باعتدال نمو الائتمان وركود تدريجي في الضغوطات على مستويات السيولة.
- معدل التضخم يسجل تسارعاً في العام ٢٠١٦ وذلك تماشياً مع خفض الدعم وتوقعات باستمرار الضغوطات التضخمية خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

أظهر اقتصاد عمان العديد من المؤشرات التي تنذر بتباطؤ النمو وذلك تماشياً مع تمسك السلطات بالسياسة المالية التقشفية. إذ شهدت ثقة المستثمر تراجعاً واستمرت السلطات بتسجيل مشاريع التنمية كما تراجع أداء الأسواق. ومن المتوقع أن تسجل عمان عجزاً مالياً قد يستمر حتى العام ٢٠١٨ إثر استمرار تدني أسعار النفط الأمر الذي سيفرض على السلطات ضرورة اتباع سياسة مالية تقشفية.

وقد قدمت السلطات بعض التدابير الإصلاحية التي من شأنها رفع الإنفاق وزيادة مستوى الإيرادات بعد أن فشلت الإصلاحات السابقة بالتحكم بمستوى عجز الموازنة. إذ ستقوم الحكومة بفرض ضريبة القيمة المضافة في العام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يتسبب ذلك ببطء النمو الاقتصادي والطلب المحلي. ولكن من المتوقع أن يساهم انطلاق مشروع محطة حقل خزان لشركة "بي بي عمان" خلال العام ٢٠١٨ في إنعاش نمو الاقتصاد العماني. ومن المتوقع أن تتحسن سيولة القطاع المصرفي على خلفية تعافي أسعار النفط ونشاط الإصدارات العالمية.

في الوقت نفسه بدأت الحكومة بإطلاق إصلاحات هيكلية مهمة وتحسين العلاقات التجارية والتي ستساهم بدورها في دعم النمو في المدى المتوسط إلى المدى الطويل. كما حرصت الحكومة على تقليل اعتمادها على القطاع الحكومي كما تطمح أن تتعش النمو غير النفطي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي. ومن المحتمل أن تشكل العلاقة الوطيدة بين عمان وإيران مصدر دعم للاقتصاد غير النفطي والقطاع المالي.

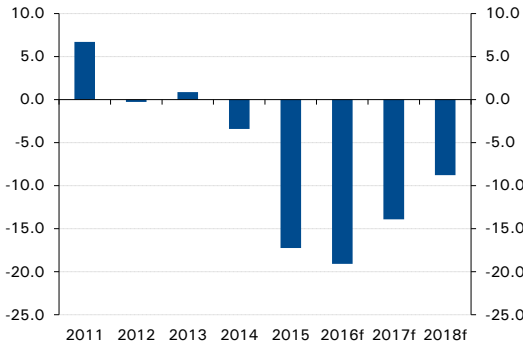
أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٧٠	٦٨	٧٠	٧٣
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٥,٧	٢,٤	٠,١	٢,٢
- القطاع النفطي	٤,٢	٢,٤	٣,٣	٣,٤
- القطاع غير النفطي	٦,٧	٢,٤	٢,٥	١,٤
التضخم	٠,١	١,٢	٢,٠	٤,١
النمو السنوي	١٧,٣	١٩,١	١٣,٩	٨,٨
الميزانية	كسبية من الناتج المحلي			

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني
*توقعات

الرسم البياني ٤: الميزان المالي

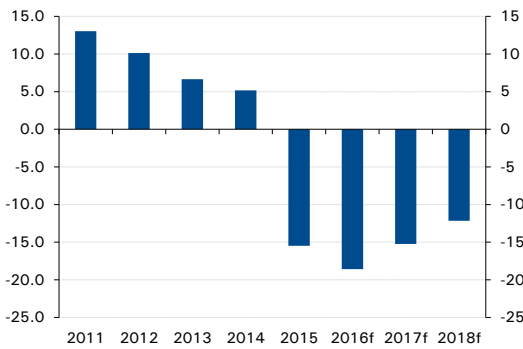
(٪ من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

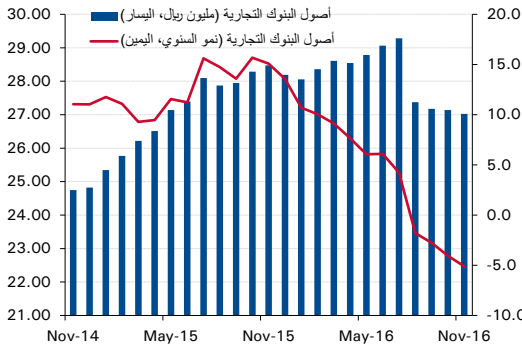
الرسم البياني ٥: ميزان الحساب الجاري

(٪ من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٦: أصول البنوك التجارية



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٧: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

(٪ النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي العماني

توقعات بتراجع النمو إثر ضعف الاستهلاك والاستثمار

من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ على خلفية تدني الاستهلاك الشخصي والحكومي إضافة إلى تأخر الاستثمار الحكومي والخاص. ومن المتوقع أن يتعافى النمو في العام ٢٠١٨ إثر انتعاش قطاع النفط والغاز.

ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى نسبة معتدلة عند ٢,٤٪ في العام ٢٠١٦ تماشياً مع تسارع إنتاج النفط مقابل ضعف نشاط قطاع المستهلك ونشاط الأسواق. إلا أن ذلك لن يستمر حتى العام ٢٠١٧ نظراً لخفض الانتاج المخطط من قبل بعض الدول من خارج منظمة أوبك. كما سيتأثر النمو في العام ٢٠١٧ بسياسة الحكومة الأكثر تقشفاً المتمثلة بتأخير الإنفاق الاستثماري مما سينتج عنه تباطؤاً للنمو المحتمل في الاستهلاك الشخصي وذلك في الفترة قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

لذا فمن المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٧ ركوداً عند ٠,١٪ تقريباً. وقد ترتفع وتيرة الإنفاق الاستثماري الحكومي في العام ٢٠١٨ تماشياً مع انتعاش إيرادات ضريبة القيمة المضافة وتعافي أسعار النفط. كما من الممكن أن يرتفع النمو أيضاً مع انطلاق مشروع محطة خزان في العام نفسه، حيث سيساهم ذلك في ارتفاع مستوى الاستهلاك الحكومي وإنتاج الغاز وصادرات الغاز الطبيعي المسيل بينما من المتوقع أن يظل الاستهلاك الشخصي راكداً في العام ٢٠١٨ وأن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,٢٪.

ولا تزال سلطنة عمان ملتزمة بخطة التنويع الاقتصادي وتقليل اعتمادها على القطاع النفطي إلا أن أسعار النفط قد بدأت بالتأثير على جهودها وعلى القطاع غير النفطي. إذ تراجع الإنفاق الحكومي والخاص خلال العام ٢٠١٦ حيث تراجع عدد المشاريع الممنوحة إلى النصف عند ٧ مليارات دولار في ٢٠١٦. و عدا بعض القوانين الاستثمارية في بداية العام، لم يتم تقديم الكثير من مبادرات أخرى لانعاش الاستثمار. لذا فمن المتوقع أن يصل متوسط نمو الاقتصاد غير النفطي الحقيقي الى ٢٪ من العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠١٨.

العجز المالي يستمر في العام ٢٠١٨ إثر ارتفاع أسعار التعادل

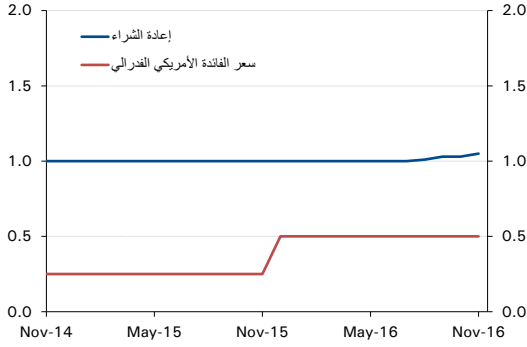
مع تراجع أسعار النفط الحالية والمتوقعة إلى أقل من سعر التعادل من المتوقع أن تستمر الضغوطات على احتياطات السلطنة وتسجيل عجز مالي خلال العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ ليتعافى لاحقاً في العام ٢٠١٨.

وقد بلغ عجز الميزانية في عمان ٤,٨ مليار ريال اعتباراً من أكتوبر من العام ٢٠١٦ متخطياً توقعات الحكومة بتسجيل عجز بواقع ٣,٣ مليون ريال إثر عدم الالتزام بتقليص مستوى الإنفاق. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً بنحو ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو ٥,٠ مليارات ريال في العام ٢٠١٦ لا سيما وأن التوقعات تستبعد أي تغيير في سياسة الإنفاق ولا سيما ان سعر التعادل بلغ ٩٥ دولار للبرميل مقارنة بمتوسطه للعام ٢٠١٦ عند ما يقارب ٤٥ دولار للبرميل.

ومن المحتمل أن تتحسن ميزانية العام ٢٠١٧. إذ تتوقع السلطات أن يصل عجز الميزانية إلى ٣ مليارات ريال. حيث تعزم السلطات أن تخفض المصروفات والحفاظ على مستوى الإيرادات مع بلوغ سعر برميل النفط ٤٥ دولار. وبالنظر إلى مستوى الإنفاق الحالي للحكومة فمن المتوقع أن تقوم السلطات بزيادة خفض الدعم والإنفاق الجاري ولكن من غير المحتمل أن تلتزم بتلك الخطة لا سيما وأنها قد تواجه معرصة شعبية.

ومن جانب آخر من المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية وغير النفطية على السواء

الرسم البياني ٨: أسعار الفائدة



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٩: سوق مسقط للأوراق المالية

(مؤشر)



المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

على خلفية توقعات بارتفاع أسعار النفط (٥٥ دولار للبرميل) وتعافي وتيرة تحصيل الرسوم إلا أن كل ذلك لن يحد من نمو المصرفيات. لذا فإننا نتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً أكبر قليلاً من توقعات الحكومة عند ٣,٧ مليارات ريال تقريباً أو ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات خلال العام ٢٠١٨ على خلفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتسارع أسعار النفط ما سيساهم في تعافي عجز الميزانية. ومن المتوقع بالمقابل أيضاً أن ترتفع المصروفات الجارية والاستثمارية مدعومة من قوة الإيرادات. وقد تقوم الحكومة برفع الرواتب والأجور لتقابل الزيادة في الضرائب كما ستستمر في تنفيذ خطتها للتنمية بحزم أكبر. إذ من المتوقع أن يصل العجز إلى ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨.

وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات في ظل تراجع أسعار النفط والتي من شأنها دعم الأوضاع المالية في العام ٢٠١٦ كرفع أسعار البنزين ورفع الرسوم الحكومية ورفع ضرائب الشركات وخفض الإنفاق في المؤسسات الحكومية. وقد قامت السلطات في الأشهر الأخيرة بخفض الدعم على الكهرباء ورفع الرسوم على التأشيرات واعتماد برنامجاً للخصخصة.

وقد نجحت السلطات الإقتراض عالمياً قيمة تصل إلى ٥,٥ مليارات ريال لتمويل العجز المالي للعام ٢٠١٦ من خلال السندات العالمية والقروض المشتركة وذلك بدعم من تصنيف عمان الائتماني الذي ستستفيد منه في العام ٢٠١٧ أيضاً. ولا يزال مستوى الدين الحكومي منديئياً نسبياً مقارنة بالدول المجاورة ولكن من المتوقع أن يرتفع إلى ما يقارب ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام ٢٠١٦ وسيرتفع أكثر ليصل إلى ٢٩٪ و ٣٣٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي.

انتعاش انتاج الغاز يساهم في تسارع قطاع النفط والغاز

من المتوقع أن يتراجع نشاط القطاع النفطي في العام ٢٠١٧ متأثراً بخفض الانتاج وفقاً لاتفاقية المقترحة من الدول خارج منظمة الأوبك وذلك بعد أن شهد القطاع عاماً استثنائياً تجاوز فيه متوسط الانتاج اليومي مليون برميل يومياً. وسيقابل التراجع في الانتاج تعافياً في أسعار النفط وسيعكس ارتفاع الإيرادات تسارعاً متواضعاً في الانتاج خلال العام ٢٠١٨.

وسيسجل قطاع الغاز في عمان انتعاشاً قوياً على خلفية إطلاق مشروع محطة خزان لانتاج الغاز في العام ٢٠١٨ والذي سيرفع من الطاقة الانتاجية اليومية بواقع مليار قدم مكعب. لذا فإننا نتوقع بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي ٢,٤٪ في العام ٢٠١٦ و ٣,٣٪ في العام ٢٠١٧ و ٣,٤٪ في ٢٠١٨.

ومع استمرار ارتفاع الطلب المحلي على الغاز ليتجاوز مستوى الانتاج ونظراً أيضاً لاستخدام معظم الغاز لغرض صادرات الغاز الطبيعي المسيل فإن الحاجة لاستيراد الغاز تستمر في الزيادة. لذا فقد اقترحت السلطات مد خط لاستيراد الغاز الطبيعي من إيران لمد عمان بمليار قدم مكعب يومياً في العام ٢٠١٨ ما سيساعد عمان في تجنب انقطاع صادرات الغاز الطبيعي المسيل والتوسع في القطاع. إلا أن العمل على المشروع لا يزال بطيئاً.

تحسن السيولة في القطاع المصرفي

من المتوقع أن تخف الضغوطات على السيولة المصرفية مع تعافي الودائع الحكومية وذلك مع ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع نشاط إصدار السندات العالمية. وبالفعل قد شهدت السيولة تحسناً مؤخراً مع بلوغ سعر فائدة الإنترنتك لليوم الواحد إلى ٠,٤٦٪ في ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة في ٠,٥٧٪ في مارس ٢٠١٦

قبل الإصدار العالمي للسندات و لكن لا يزال مرتفعاً مقارنة بمستوى شهر ديسمبر ٢٠١٥ البالغ ٠,١٩٪. وقد جاء هذا التحسن بدعم من تقلص وتيرة تراجع نمو الودائع الحكومية على خلفية بيع الحكومة لسندات عالمية. إذ تراجعت الودائع الحكومية بواقع ٤٪ على أساس سنوي في نوفمبر ٢٠١٦ وقد ترتفع مع التسارع الأخير في أسعار النفط.

وبينما حافظ نمو الائتمان على متانته في العام ٢٠١٦ إلا أن من المتوقع أن يتباطأ في العام ٢٠١٧ على خلفية تراجع الإنفاق الشخصي ليتسارع لاحقاً في العام ٢٠١٨ تماشياً مع تكيف المواطنين مع غلاء المعيشة إثر فرض ضريبة القيمة المضافة. وقد حافظ نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على متانته اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٦ عند ٨,٦٪ على أساس سنوي ومن المتوقع أن ينهي العام بنفس المستوى.

وامتنتعت السلطات في عمان عن رفع أسعار الفائدة الأساسية بعد أن رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي أسعار الفائدة الأميركية وذلك على الرغم من ارتباط عملتها بالدولار. إذ أوضح محافظ البنك المركزي العماني أن السيولة المحلية والأوضاع الاقتصادية لا تشير إلى الحاجة برفع الفائدة. إلا أنه قد رفع أسعار إعادة الشراء لليوم الواحد إلى ١,٩٥٪ اعتباراً من منتصف ديسمبر.

لا يزال القطاع المالي في عمان قوياً. إذ يشير تقرير البنك العماني المركزي الأخير حول الأوضاع المالية (يونيو ٢٠١٦) إلى أن مستوى المخاطر لا يزال متدنياً مع ارتفاع القروض المتعثرة قليلاً لتصل إلى ٢,٢٪ من إجمالي القروض. كما ارتفعت أيضاً الرسمة مع بلوغ نسبة كفاية رأس المال ١٦٪ في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ وبلوغ نسبة رأس المال من المستوى الأول ١٣٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٥.

التضخم يرتفع على خلفية المزيد من الخفض للدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة

تسارع معدل التضخم بعد أن قامت السلطات بخفض الدعم مؤخراً. ومن المتوقع أن يحافظ على ارتفاعه في ٢٠١٧ و٢٠١٨ تماشياً مع استمرار السلطات بتحرير أسعار الطاقة والسلع والخدمات ما سيقابل التراجع في أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية. إذ نتوقع معدل التضخم في عمان بواقع ١,١٪ في العام ٢٠١٦ وبواقع ٢٪ في العام ٢٠١٧. وقد يرتفع التضخم في العام ٢٠١٨ إلى ٤,١٪ مع فرض ضريبة القيمة المضافة. وقد جاء التضخم في ديسمبر عند ١,١٪ على أساس سنوي إثر تزايد أسعار السكن والمفروشات المنزلية والنقل والمواصلات ليقابل التراجع في أسعار المواد الغذائية.

توقعات بتحسين بطيء في الحساب الجاري

من المتوقع أن يزداد العجز في الحساب الجاري في العام ٢٠١٦ قبل ان يتحسن في العام ٢٠١٧ والعام ٢٠١٨. إذ سيقابل التراجع في أسعار الصادرات والواردات التذني في أسعار النفط. ومن المفترض أن يشكل رفع العقوبات عن إيران وارتفاع محتمل في صادرات الغاز الطبيعي المسيل دعماً للميزان التجاري. وسيستمر العجز في ميزان الخدمات بالاتساع ولكن بوتيرة بطيئة تماشياً مع تنفيذ مشاريع قطاعي السياحة والمواصلات. كما سيساهم الارتفاع في عدد الوافدين في زيادة التحويلات المالية. وقد استقرت احتياطات عمان الأجنبية اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٦ عند ٧,٤ مليارات ريال أو ما يساوي تسعة أشهر من الواردات.

سوق مسقط للأوراق المالية يتفوق على أسواق المنطقة بدعم من أسعار النفط

رغم تدنيها عن أعلى مستوياتها التي حققتها في منتصف العام، فقد استفادت الأسهم العمانية من استقرار أسعار النفط العالمية التي تحسنت مؤخراً مع إتفاقية أوبك لخفض الانتاج. فقد ارتفع مؤشر مسقط بواقع ٦,٣٪ في ٢٠١٦ متصدراً بذلك أداء الأسواق الإقليمية.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khaldiiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353